مقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،

فمع انهيار النظام الاشتراكي وانفراد النظام الرأسمالي بالهيمنة على البلدان والشعوب، ومع قدوم بوش الابن وشارون البلدوزر اللذين تزامنا في البداية، ثم أصيب شارون وغاب في المستشفى سنوات ولا أحد يعرف هل مات أم لم يمت، ومن الغريب أن أحدًا لا يأتي على سيرته. وربما يعاني من سكرات الموت ما يعانيه لكثرة ما ارتكب من فظائع بحق أهلنا في فلسطين. ويبدو أن هذين الرجلين لا يدريان من شؤون الحكم إلا ما يزعمانه من المسائل الأمنية. فقد فشلا في الاقتصاد، فانكفآ على الأمن، وأرادا أن يحققا عن طريق النهب ما لا يحققانه عن طريق الاقتصاد، لكن بدل أن يتوصلا إلى الأمن فقد أوصلا العباد والبلاد إلى البلاء والغلاء والشح في الغذاء والماء، ونهب خيرات البلدان، وتجريف الأراضي في فلسطين والعراق وغيرهما، ونهب النفط والمال والاحتياطي النقدي والتحف والآثار، وتخريب الأراضي، حتى صارت هذه الأراضي مزابل ومقابر جماعية، وشرد الناس، وانتهكت الأعراض، ويتّم الأولاد، وترملت النساء، وامتلأت السجون، وعانى الناس ما يعانون.

وسيبقون كذلك حتى بعد رحيل بوش وعصابته، لأن الإرث الذي خلفه ثقيل جدًا، ولأن الأقذار والأوساخ والأبوال والنفايات التي خلّفها تحتاج إلى فترة طويلة لمسح آثارها. ولا يزال يفتعل الإرهاب والأزمات هنا وهناك، فلو لم يفعل ذلك لم يعد له شغل. فشغله الشاغل هو تحريك

الإرهاب في جميع أنحاء العالم، والاعتداء على الناس، والحكم عليهم بمجرد التهمة والظن، وإلقاؤهم في السجون الخارجة على القانون. . .إلخ. لقد استطاع بوش بكفاءة عالية أن يشوه سمعة أمريكا وسمعة النظام الديمقراطي بكامله، وسمعة النظام الرأسمالي. ولا ندري هل سيحاسبه العقلاء بعد رحيله عن الرئاسة على أنه مجرم حرب ومجرم إرهاب أم سيغضون النظر عنه وعن أمثاله من المغامرين المتغطرسين.

وبعد ذلك كله، وبعد هذه الحروب المدمرة، واستخدام الأسلحة المحظورة، وتخريب الزروع والثمار والأراضي، وقتل الناس والحيوان والنبات، والتهجير والتشريد، والتحكم بمنابع النفط وأسعاره والتلاعب بها لصالح الاحتكارات والمافيات، وشيوع الرشوة والفساد، والتحكم بالدولار، وارتفاع تكاليف الحروب، والفوضى المدمرة، والمضاربات الجنونية، تريدون ألا يجوع الناس ولا يعطشوا ولا يعانوا من غلاء الأسعار، وتريدون ألا يصاب الجنود الأمريكيون بالقتل والانتحار والجنون، وارتكاب الفظائع مع العرب والمسلمين. إن أمريكا تتكتم على الحقائق، وتتلاعب بالتشريعات، وحتى بالعلوم، ولاسيما العلوم الاجتماعية والإنسانية، لكي تلمّع صورتها، وتشوّه صورة الآخرين. والأمريكي يمدّ رجله إلى أكثر من فراشه، وعلى حساب العالم كله. لا لن يصدق أحد هؤلاء الفجار، الذين يدعون أنهم ديمقراطيون، وهم يكتمون أنفاس الناس، ويمنعونهم من التظاهر والتعبير عن الرأي، ويهددونهم في أرزاقهم، وهم المفسدون، وهم الذين يدعون أن الإصلاح بيدهم أيضًا. وما إصلاحهم إلا إفساد آخر يضاف إلى ضروب الفساد السابق والمتراكم. وكما أن إسرائيل جعلت أبناء غزة في سجن كبير، كذلك أمريكا تريد أن تجعل العالم كله في سجن أكبر، تعاقب وتحاصر وتقاطع وتشن الحروب، ولا تبالي بالاتفاقات الدولية للتلوث، ولا تبالي بالأمم المتحدة، كل ما

تريد هو أن تجعل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية سيفًا مسلطًا على رقاب الدول الأخرى. وأمريكا اليوم باتت تعتمد أكثر فأكثر على القوة، والقوة تهدد المنافسة، وتدعم الاحتكار، والقوة تهدد الديمقراطية، والديمقراطية لم تعد أكثر من صورة، والقوة تهدد الأخلاق والمبادئ، وربما تهدد المصالح أيضًا. قولوا لي: أتريدون أن يحكم النظام الرأسمالي العالم، وأن يكون على رأسه بوش، ثم لا تنفلت الأمور، ولا تزداد الفجوة بين الأغنياء الفقراء، ولا ترتفع الأسعار؟!

النظام الرأسمالي = غلاء الأسعار
النظام الرأسمالي + بوش = سعير الأسعار

السلعة إذا ارتفع سعرها هل يبيع التاجر مخزونه منها بالسعر القديم أم بالسعر الجديد؟

عندما يكون هناك تضخم ترتفع معه أسعار السلع، نسمع من بعض الإخوة أن على التاجر أن يبيع مخزونه من السلع بالأسعار القديمة، وربما يعدّون هذه الفكرة من باب الإضافة الدينية أو الأخلاقية إلى ما يقوله علماء الاقتصاد الوضعي، فهل هذا صحيح؟

أرى أنه ليس على التاجر أن يبيع مخزونه بالسعر القديم المنخفض، بل له أن يبيعه بالسعر الجديد المرتفع. هب أن لدى أحد هؤلاء الإخوة سيارة قديمة مستعملة، وارتفعت أسعار السيارات، وارتفعت معها أسعار السيارات القديمة المستعملة، فهل يبيع سيارته بسعرها القديم أم بسعرها الجديد؟ فلماذا يطلب هذا المستهلك من التاجر أن يبيع سلعته بسعرها القديم؟

إن صاحب السيارة المستعملة قد يحتج بأنه يريد أن يستبدل بسيارته القديمة أخرى جديدة، وارتفعت أسعار السيارات الجديدة، وإذا باع سيارته بسعرها القديم، فإن عليه أن يتكبد شراء السيارة الجديدة بالسعر الجديد، فلماذا يطلب منه أن يبيع سيارته بسعرها القديم؟ كذلك يستطيع التاجر أن يحتج بمثل حجته، فلماذا يقبل حجة نفسه، ولا يقبل الحجة نفسها من غيره، من التاجر؟

وكل الناس، بمن فيهم التجار، يشترون السلع بسعر ليعيدوا بيعها بسعر

أعلى من سعر الشراء، حتى يحققوا أرباحًا من تجارتهم بالسلع، سواء كانوا تجارًا يمارسون التجارة على سبيل الاحتراف، أو يتعاطون التجارة بصورة عرضية.

هب الآن أن الأسعار انخفضت، بدل أن ترتفع، فهل نطلب من التاجر أن يبيع مخزونه القديم بالسعر القديم المرتفع، أم بالسعر الجديد المنخفض؟ لو باعه لنا بالسعر المرتفع لقلنا إنه جشع مخادع محتكر، وقد لا يستطيع أن يبيع بالسعر المرتفع في سوق تسوده المنافسة. فلماذا إذا ارتفعت الأسعار نطلب من التاجر أن يبيع مخزونه بالسعر القديم (المنخفض)، وإذا انخفضت نطلب منه أن يبيع بالسعر الجديد (المنخفض)؟ أليس هناك محاباة للمشتري على حساب البائع، إذ نطلب من التاجر أن يبيع بالسعر الأرخص، سواء كان هذا السعر قديمًا أو جديدًا؟

نعم يمكن للتاجر أن يبيع بالسعر الأقل، ولكن عندئذ يكون متصدقًا ولا يكون تاجرًا. وإذا زادت صدقاته عن حد معين، فقد يفلس ويخرج من السوق؟

سئل بعض الإخوة: إلامَ تعزو ارتفاع الأسعار؟ فأجاب بأنها ترتفع نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فقلت في نفسي، فلماذا لا «يباع» النفط بالمجان إذن؟ حتى نحافظ على استقرار الأسعار في الداخل والخارج؟ أرجو ألا يصدق أحد من القراء هذه الطرفة؟ ربما يقصد الأخ الكريم ارتفاع حصة الشركات الأجنبية الاحتكارية من أسعار النفط المتزايدة.

إن ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للبلدان المنتجة له، له جانبان: جانب تكاليف، وجانب إيرادات. فجانب التكاليف يؤثر بالزيادة على ارتفاع الأسعار، ولكن جانب الإيرادات يجب أن يكون له أثر تعويضي. وفي التاريخ الإسلامي كان هناك شيء اسمه العطاء، يستفيد منه عموم الناس،

وبواسطته يقوون على مجابهة ارتفاع الأسعار. وهذا العطاء يمكن أن يقدم إلى الناس، ويمكن أن يقدم إلى التجار لدعم الأسعار القديمة كلما أمكن.

لكن هناك مشكلتان: الأولى أن رواتب الموظفين كلما زيدت ابتلعها التجار بزيادات مماثلة في الأسعار. والثانية أن التاجر قد يلجأ إلى زيادة السعر بطريقة تستوعب السعر الحالي، وتستوعب أيضًا الزيادات الأخرى المتوقعة للأسعار في المستقبل، وهذا الرهان أو المضاربة على أسعار المستقبل ترفع الأسعار إلى مستويات عالية غير مبررة، وقد تؤدي إلى عملية لولبية من التضخم وارتفاع الأسعار.

فإذن ليس من المطلوب أن يبيع التاجر سلعته بأسعارها القديمة، لكن قد يكون من المطلوب أن يكفّ التجار عن التواطؤ والاحتكار والمضاربة والمراهنة المستقبلية. ذلك لأن هذه المراهنات تُدخل الناس في القمار، كما تعرضهم للابتزاز من جانب المطلعين والمتحكمين والمستخفين، ولا مصلحة للمستفيدين الكبار من تسليط الأضواء في الكتب والبحوث والمقالات على أمثال هذه الفئات، كي لا تتعرض مصالحهم للتهديد.